

## الفصل الثالث

### تقييم شهرة المحل

#### طبيعة شهرة المحل

يتمثل الأثر الملموس لشهرة المحل في الأرباح الإضافية التي تحققها المنشأة بالزيادة عما تحققه المنشآت المماثلة التي تعمل في نفس المجال الصناعي أو التجاري وتستثمر نفس الحجم من المال المستثمر (مجموع الأموال المستثمرة في المنشأة من المصادر الداخلية والخارجية على السواء).

#### العوامل المؤدية إلى تولد شهرة المحل

- إن شهرة المحل كأصل غير ملموس تتولد أو تنشأ نتيجة لوجود عوامل أو ظروف معينة وتبدأ في التلاشي والزوال مع تلاشي هذه العوامل والظروف المعينة، ومن أهم العوامل المؤدية إلى تولد أو نشأة شهرة المحل ما يأتي:
- ١- السمعة الشخصية الطيبة لأصحاب رأس المال أو للمديرين المسؤولين.
- ٢- الجودة المتميزة للسلع أو المستوى الرفيع للخدمات التي تقدمها المنشأة لعملائها.
- ٣- الموقع المتميز للمنشأة.
- ٤- المميزات التفصيلية احتكار - امتياز - عقود طويلة الأجل .. الخ التي تتمتع بها المنشأة، سواء فيما يتعلق بالحصول على احتياجاتها من المستلزمات السالعية والخدمية أو فيما يتعلق بتسويق منتجاتها.
- ٥- ملكية المنشأة لأصول غير ملموسة أخرى مثل العلاقة التجارية أو حق الاختراع أو حق النشر .. الخ.

#### وتظهر الحاجة إلى قياس قيمة شهرة المحل في شركات التضامن في الحالات الآتية:

- ١- عند انضمام شريك جديد
  - ٢- عند انفصال أو وفاة شريك.
  - ٣- عند تغيير نسبة توزيع الأرباح والخسائر.
  - ٤- عند تصفية أو بيع الشركة.
- لذلك يعتبر هذا الفصل فصلاً تمهيدياً لموضوعات الانضمام والانفصال والبيع والتصفية في الفصول التالية

#### عناصر قياس قيمة شهرة المحل:

يتوقف قياس قيمة شهرة المحل على العناصر الآتية:

- ١- الأرباح المتوقع تحقيقها مستقبلاً.
- ٢- قيمة رأس المال المستثمر.
- ٣- العائد على الاستثمار الذي يتوقع أصحاب رأس المال الحصول عليه مستقبلاً.

#### وسوف نتناول هذه العناصر على النحو الآتي:

#### أولاً: الأرباح المتوقع تحقيقها مستقبلاً

يعتبر الربح هو العامل الرئيسي والمتحكم في عملية تقييم شهرة المحل فالمستثمرون يستثمرون أموالهم بغرض تحقيق أعلى عائد أو ربح ممكن، والأرباح الإضافية التي تحققها المنشأة ويتوقع تحقيقها في المستقبل هي الدليل على وجود شهرة المحل، ومن ثم فإنه يجب دراسة العوامل التي أدت إلى تحقق الأرباح الإضافية في السنوات المالية السابقة وما هو احتمال استمرار هذه العوامل في المستقبل. ومن هذه العوامل التي يمكن دراستها وفحصها للتأكد من مدى قابليتها للحدوث في المستقبل خاصة عند حدوث تغيير في هيكل ملكية رأس المال ما يأتي:

### ١- الخبرات الخاصة للإدارة:

فإذا كانت الإدارة ذات الخبرة لن تكون مستعدة للتعاون مع الملاك الجدد لرأس المال، فإنه لن تكون هناك شهرة محل.

### ٢- طبيعة أعمال المنشأة:

فإذا كانت طبيعة أعمال المنشأة تجعل من الصعب على الغير الدخول في هذا المجال من مجالات الأعمال، فإنه سوف تكون هناك شهرة محل، أما إذا كان مجال الأعمال يسمح بدخول الغير إليه بسهولة أو إذا كانت المنشأة تتمتع باحتكار معين، ولكنه في سبيله للانتهاء فإنه لن تكون هناك شهرة محل.

### ٣- الموقع المتميز:

فإذا كانت المنشأة في موقع يتناسب مع طبيعة أعمالها أو كانت في منطقة مزدحمة لدرجة تجعل من الصعب على الغير الحصول على مكان شاغر فإنه سوف تكون هناك شهرة محل.

### ٤- الحصول على المستلزمات السلعية والخدمية:

فكلما كانت المنشأة قادرة على الحصول على المستلزمات السلعية بكميات كبيرة وأسعار منخفضة بموجب عقود طويلة الأجل أو حقوق احتكار كلما أدى ذلك إلى تولد واستمرار شهرة المحل.

### ٥- العلامات التجارية وحقوق الاختراع:

فالمنشأة التي تمتلك حق إنتاج سلعة أو سلع معينة أو التي تبني لسلعها سمعة طيبة عن طريق العلامات التجارية فسوف تحقق أرباحاً إضافية ومن ثم يكون لديها شهرة محل.

### ٦- العقود ذات الشروط الاستثنائية:

إذا كانت المنشأة تتعامل مع الغير بموجب عقود ذات شروط استثنائية من حيث مزاياها التفضيلية فإن ذلك سوف يؤدي إلى وجود شهرة محل، ولكن إذا كانت هذه العقود غير قابلة للتجديد بسبب انفصال أو وفاة الشركاء أو المديرين ذوي الخبرة والشخصية البارزة فإنه لن تكون هناك شهرة محل في المستقبل.

### ٧- هيكل تمويل المال المستثمر:

فإذا كان المال المستثمر كبيراً ومملوگًا بالكامل لأصحاب المشروع وكانت ربحية المنشأة عادية، فإنه لن تكون هناك شهرة محل، أما إذا كان المال المستثمر صغيراً ومملوگًا بالكامل لأصحاب المشروع وكان معدل الربحية مرتفعاً فإن قيمة شهرة المحل سوف تكون كبيرة.

إن العوامل السابقة حتى وإن كانت تؤدي إلى تحقيق أرباح إضافية في الوقت الحاضر مثل شخصية شريك سابق أو موقع متميز من المنتظر فقدانه لتمييزه أو ظروف احتكار قصيرة الأجل أو ظهور وانتشار موضة شكل عارض ومؤقت فإنها لن تعني وجود شهرة المحل.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه يجب أخذ الأمور الآتية في الاعتبار عند تقدير الأرباح المنتظر تحقيقها مستقبلاً استناداً إلى الأرباح المحققة في السنوات المالية السابقة:

- ١- أن جميع المصروفات التي تخص الفترة المحاسبية قد تم تحميلها على الإيراد بما فيها الفوائد على القروض ومخصصات الإهلاك.
- ٢- أن جميع المخصصات اللازمة لمقابلة التزامات محتملة الحدوث غير محددة المقدار مثل مخصص الديون المشكوك فيها ومخصصات هبوط أسعار الأصول المتداولة وغيرها قد تم أخذها في الاعتبار.
- ٣- أن مرتبات ومكافآت الشركاء قد تم خصمها قبل التوصل للربح القابل للتوزيع.
- ٤- أنه في حالة استبعاد الأصول غير التجارية - السندات الحكومية - من المال المستثمر فإن الإيرادات المحققة من مثل هذه الأصول يجب استبعادها من إيرادات السنة المالية المعنية.
- ٥- أنه يجب أخذ متوسط أرباح أربع أو خمس سنوات مالية سابقة على الأقل باعتباره أن هذا المتوسط أكثر صدقاً في التعبير عن الأرباح السنوية للمنشأة من أخذ أرباح سنة مالية واحدة فقط.

وفيما يتعلق بمسألة إيجاد متوسط أرباح أربع أو خمس سنوات مالية سابقة فيمكن تحقيق ذلك باستخدام أرقام السنوات كأرقام ترجيحية قبل التوصل إلى متوسط الأرباح السنوية. فإذا كانت أرباح الخمس سنوات المالية السابقة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠ لإحدى شركات التضامن كانت كالآتي على التوالي: ٣٥٠٠٠ ج - ٤٥٠٠٠ ج - ٤٠٠٠٠ ج - ٦٠٠٠٠ ج - ٧٠٠٠٠ ج: فإن التوصل إلى المتوسط المرجح للأرباح السنوية يتم كالآتي:

السنة المالية	الأرباح السنوية	ارقام السنوات	الأرباح المرجحة
٢٠١٦	ج ٣٥٠٠٠	١	ج ٣٥٠٠٠
٢٠١٧	ج ٤٥٠٠٠	٢	ج ٩٠٠٠٠
٢٠١٨	ج ٤٠٠٠٠	٣	ج ١٢٠٠٠٠
٢٠١٩	ج ٦٠٠٠٠	٤	ج ٢٤٠٠٠٠
٢٠٢٠	ج ٧٠٠٠٠	٥	ج ٣٥٠٠٠٠
	٢٥٠٠٠٠	١٥	ج ٨٣٥٠٠٠

$$\text{المتوسط المرجح للأرباح السنوية} = \frac{\text{ج } ٨٣٥٠٠٠}{\text{سنة } ١٥} = ٥٥٦٦٧ \text{ ج}$$

ولكن إذا كانت الأرباح السنوية تأخذ اتجاهها تنازلياً، فإنه لا يجوز استخدام طريقة الترجيح بأرقام السنوات بل يجب تحديد اتجاه الأرباح باستخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية المعروف في علم الإحصاء.

### ثانياً: المال المستثمر

يقصد بالمال المستثمر مجموع الأموال المستثمرة في المنشأة من المصادر الداخلية رأس المال - الاحتياطات - الأرباح المحتجزة .. الخ) والمصادر الخارجية القروض - التسهيلات الائتمانية - الديون طويلة الأجل .. الخ). ويمكن التوصل إليه أما بالرجوع إلى جانب الخصوم في الميزانية العمومية أو جانب الأصول في الميزانية العمومية:

**المال المستثمر = رأس المال + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة + المخصصات طويلة الأجل + الخصوم طويلة الأجل.**

**أو المال المستثمر = الأصل الثابتة قبل طرح مخصصات الإهلاك + صافي رأس المال العامل.**

بافتراض أن الميزانية العمومية لإحدى شركات التضامن كانت كالآتي:

الأصول الميزانية العمومية في ٢٠٢١/١/١ لشركة التضامن الخصوم

مباني بالتكلفة	٨٠٠٠٠	رأس المال:	
الآت بالتكلفة	٢٤٠٠٠٠	"س"	٢٥٠٠٠٠
أوراق مالية	١٠٠٠٠٠	"ص"	٢٥٠٠٠٠
أوراق القبض	١٢٠٠٠		
المدينون	٣٠٠٠٠٠	ح/ توزيع أ، خ	٥٠٠٠٠٠
- مخصص د. م. ف.	٢٠٠٠٠	حسابات جارية مدينة:	١٥٠٠٠٠
		"س"	١٠٠٠٠٠
		"ص"	٥٠٠٠٠
		مخصصات إهلاك:	١٥٠٠٠٠
المخزون السلعي	٢٠٠٠٠٠	مباني	١٠٠٠٠
البنك جاري	٨٠٠٠٠	الآت	٤٠٠٠٠
الصندوق	٨٠٠٠		
		قروض طويلة الاجل:	٥٠٠٠٠
		الدائنون	٤٨٠٠٠
		مصرفات	١٠٠٠٠٠
			٢٠٠٠
			١٠٠٠٠٠٠

وبافتراض أن القيمة الجارية للمباني هي ١٧٠٠٠٠٠ ج أن القيمة الجارية للألات هي ١٨٠٠٠٠٠ ج. فإنه يمكن حساب رأس المال المستثمر بطريقتين كالآتي:

**الطريقة الأولى : جانب الخصوم في الميزانية العمومية :**

[ رأس المال المستثمر ]

رؤوس أموال الشركاء	٥٠٠٠٠٠
+ ح/ توزيع أ ، خ.	١٥٠٠٠٠
+ الحسابات الجارية للشركاء	١٥٠٠٠٠
+ مخصص إهلاك المباني	١٠٠٠٠
+ قروض طويلة الأجل	٤٨٠٠٠
+ الزيادة في القيمة الجارية للمباني (١٧٠٠٠٠٠ ج - ٨٠٠٠٠٠ ج).	٩٠٠٠٠
	<u>٩٤٨٠٠٠</u>
(-) النقص في القيمة الجارية للألات (٢٤٠٠٠٠٠ ج - ١٨٠٠٠٠٠ ج - ٤٠٠٠٠٠ ج).	(٢٠٠٠٠٠)
	<u><u>٩٢٨٠٠٠</u></u>
	<b>المال المستثمر</b>

**الطريقة الثانية : جانب الأصول في الميزانية العمومية :**

[ رأس المال المستثمر ]

<b>الأصول الثابتة وشبه الثابتة:</b>			
المباني		١٧٠٠٠٠	
الألات		١٨٠٠٠٠	
الأوراق المالية		١٠٠٠٠٠	
			٤٥٠٠٠٠
<b>+ صافي رأس المال العامل:</b>			
<b>الأصول المتداولة:</b>			
المخزون السلعي	٢٠٠٠٠٠		
أوراق القبض	١٢٠٠٠٠		
المدينون	٣٠٠٠٠٠		
٢٠٠٠٠٠ - مخصص د. م. ف.	٢٨٠٠٠٠		
البنك جاري	٨٠٠٠٠		
الصندوق	٨٠٠٠		
		٥٨٠٠٠٠	
<b>- الخصوم المتداولة:</b>			
الدائنون	١٠٠٠٠٠		
مصرفات مستحقة	٢٠٠٠		
		(١٠٢٠٠٠)	
			٤٧٨٠٠٠
			<u><u>٩٢٨٠٠٠</u></u>
			<b>المال المستثمر</b>

## ثالثاً: العائد على الاستثمار المتوقع الحصول عليه مستقبلاً:

- يتأثر العائد على الاستثمار بعدة عوامل من أهمها ما يأتي:
- 1 - درجة المخاطرة التي تحيط بالاستثمار بسبب طبيعة الصناعة أو التجارة أو بسبب الحالة المالية للمنشأة كأن تكون معتمدة بدرجة كبيرة وخطيرة على أموال الغير (المقرضين).
  - 2 - طول فترة الاستثمار، لأنه كلما طالت فترة الاستثمار كلما ارتفع معدل العائد المتوقع والعكس صحيح.
  - 3 - أسعار الفائدة على الودائع المصرفية؛ لأنه كلما ارتفع سعر الفائدة على الودائع لدى البنوك التجارية كلما أدى ذلك إلى ارتفاع معدل العائد المتوقع.
  - 4 - الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة؛ لأنه كلما زادت حالة عدم الاستقرار الاقتصادي أو السياسي كلما ازدادت الرغبة في تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار، كما أنه كلما تحقق الاستقرار وانتشر الرخاء كلما ازدادت الرغبة في تحقيق معدل عائد مرتفع جداً على الاستثمار بهدف المشاركة في جني ثمار الرخاء.

## أسس تقييم شهرة المحل محاسبياً:

توجد ثلاثة أسس متعارف عليها لتقييم شهرة المحل محاسبياً وهذه الأسس هي:

- أساس متوسط أرباح السنوات السابقة.
- أساس الأرباح الإضافية.
- أساس رسملة الأرباح العادية.

وسوف نتناول هذه الأسس بشيء من التحليل على النحو التالي:

## 1- أساس متوسط أرباح السنوات السابقة:

يقضي هذا الأساس بإيجاد متوسط أرباح عدد من السنوات السابقة وتعديله بأية تغييرات متوقعة في المستقبل، ثم يضرب هذا المتوسط في عدد سنوات شراء مناسب: 2 أو 3 أو 4 أو 5 حيث يتوقف استخدام أي من هذه الأرقام على الظروف أو الأسباب التي يتم من أجلها تقييم شهرة المحل فمثلاً: في حالة انفصال شريك يمكن استخدام الرقم 2، وفي حالة انضمام شريك يمكن استخدام الرقم 3، وفي حالة بيع الشركة لشركة تضامن أخرى يمكن استخدام الرقم 4، وفي حالة بيع الشركة لشركة مساهمة يمكن استخدام الرقم 5.

كما يتوقف استخدام الرقم المناسب على حجم الأرباح، إذ كلما زاد حجم الأرباح كلما كان من الأفضل استخدام رقم أعلى 4 أو 5، وفي النهاية يتوقف الاختيار على الاتفاق بين الشركاء فالعقد شريعة المتعاقدين. فإذا كانت أرباح إحدى شركات التضامن في آخر 5 سنوات مالية هي: 7000 ج، 8000 ج، 8500 ج، 9000 ج، 10000 ج على التوالي، وكان الاتفاق بين الشركاء على تقييم شهرة المحل على أساس شراء أرباح 3 سنوات:

$$\therefore \text{قيمة الشهرة} = \frac{10000 + 9000 + 8500 + 8000 + 7000}{5 \text{ سنوات}} \times 3 = 25500 \text{ ج} = 3 \times 8500 =$$

## 2- أساس الأرباح الإضافية:

يتم طبقاً لهذا الأساس إيجاد ما يسمى بالأرباح الإضافية أي الأرباح فوق العادية وذلك من خلال عمل مقارنة بين ما تحققه المنشأة من أرباح فعلية وبين ما تحققه منشأة مماثلة تعمل في ظل ظروف عادية. وتكون قيمة شهرة المحل تبعاً لذلك مساوية لقيمة الأرباح الإضافية مضروباً في عدد مناسب من سنوات الشراء (2 أو 3 أو 4 أو 5) حسب الأحوال كما أشرنا.

ويتم التوصل للأرباح العادية عن طريق ضرب متوسط رأس المال المستثمر

$$\text{رأس المال المستثمر أول المدة} + \text{رأس المال المستثمر آخر المدة}$$

2

في النسبة المئوية للعائد على الاستثمار في المجال الصناعي أو التجاري الذي تعمل فيه المنشأة.

إذا افترضنا أن رأس المال المستثمر في إحدى شركات التضامن يساوي ٦٠٠٠٠٠ ج وأن المعدل العادي للعائد على الاستثمار بالنسبة لهذه الشركة يساوي ١٢٪ وأن الأرباح السنوية الفعلية التي تحققها الشركة ويتوقع أن تستمر في تحقيقها تساوي ٩٠٠٠٠ ج، وأن الشهرة تقدر على أساس شراء الأرباح الإضافية لعدد ٣ سنوات. فإنه يمكن إيجاد قيمة شهرة المحل كما يلي:

$$\text{الأرباح العادية} = ١٢ \times ٦٠٠٠٠٠ = ٧٢٠٠٠٠ \text{ ج.}$$

$$\therefore \text{الأرباح الفعلية السنوية} = ٩٠٠٠٠ \text{ ج}$$

$$\therefore \text{الأرباح الإضافية} = ٩٠٠٠٠ \text{ ج} - ٧٢٠٠٠٠ \text{ ج} = ١٨٠٠٠ \text{ ج}$$

$$\therefore \text{شهرة المحل} = ٣ \times ١٨٠٠٠ \text{ ج} = ٥٤٠٠٠ \text{ ج}$$

ولكن إذا كانت الأرباح الفعلية في الشركة المذكورة تساوي ٧٠٠٠٠ ج فقط مثلاً فإنه لن تكون هناك أرباح إضافية ومن ثم لن تكون هناك شهرة محل.

ويمكن ادخال عنصر الفائدة عند تقييم شهرة المحل باستخدام أساس الأرباح الإضافية وذلك من خلال إيجاد القيمة المتوقعة لدفعة سنوية مقدارها جنيهاً واحد لعدد من السنوات "ن" باستخدام سعر فائدة معين "ر" وباستخدام جدول الدفعات:

$$\frac{1 - \left(\frac{r}{100} + 1\right)^{-n}}{\frac{r}{100}}$$

فإذا كان معدل أو سعر الفائدة "ر" ١٠٪

وعدد سنوات الشراء "ن" هو ٣ سنوات

فإن القيمة التراكمية لدفعة سنوية مقدارها جنيهاً واحد فقد لمدة ٣ سنوات بسعر فائدة ١٠٪ سوف تساوي:

$$٢,٤٨٦٨ = \frac{1 - \left(\frac{10}{100} + 1\right)^{-3}}{0.1} = \frac{1 - (1.1)^{-3}}{0.1} = \frac{1 - \left(\frac{10}{100} + 1\right)^{-3}}{\frac{10}{100}}$$

$$\therefore \text{شهرة المحل} = ٢,٤٨٦٨ \times ١٨٠٠٠ \text{ ج} = ٤٤٤٧٦٢ \text{ ج}$$

ويلاحظ أن قيمة الشهرة المستخرجة بهذه الطريقة باستخدام نفس أساس الأرباح الإضافية تقل عن قيمة الشهرة المستخرجة بنفس الأساس، ولكن دون النظر لسعر الفائدة بأكثر من ١٠٠٠٠ ج.

### ٣- أساس رسملة الأرباح العادية

يقوم هذا الأساس على فكرة إيجاد القيمة الإجمالية للمنشأة عن طريق رسملة متوسط الأرباح الفعلية باستخدام المعدل العادي للعائد على الاستثمار من نوع النشاط الذي تمارسه الشركة ثم مقارنة هذه القيمة الإجمالية المحسوبة بما في قيمة أصول المنشأة، فإذا كانت القيمة الإجمالية المحسوبة للمنشأة أكبر من صافي قيمة أصول المنشأة أعتبر الفرق بمثابة شهرة محل.

فإذا كان متوسط الأرباح السنوية المحققة فعلاً والمتوقع تكرار تحقيقها في المستقبل في إحدى شركات التضامن تساوي ١٠٠٠٠٠ ج وكان المعدل العادي للعائد على الاستثمار في مثل هذا النوع من الشركات يساوي ١٢,٥٪ سنوياً، وكانت قيمة صافي أصول الشركة تساوي ٦٩٠٠٠٠ ج:

فإنه يمكن قياس قيمة شهرة المحل كما يلي:

$$\text{القيمة الإجمالية المحسوبة للشركة} = \frac{100}{12.5} \times 100000 = ٨٠٠٠٠٠ \text{ ج}$$

$$\therefore \text{صافي قيمة أصول الشركة} = ٩٦٠٠٠٠ \text{ ج}$$

$$\therefore \text{شهرة المحل} = ٨٠٠٠٠٠ \text{ ج} - ٩٦٠٠٠٠ \text{ ج} = ١٦٠٠٠٠ \text{ ج}$$

## الأسئلة

## السؤال الأول:

ضع علامة (√) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (×) أمام العبارة الخاطئة.

- ١- شهرة المحل هي قيمة السمعة الطيبة للمنشأة. ( )
- ٢- أساس رسملة الارباح العادية هو أفضل أسس قياس قيمة شهرة المحل. ( )
- ٣- لا تؤثر التغيرات في مستويات الاسعار على قياس رأس المال المستثمر. ( )
- ٤- شهرة المحل تبقي حتى وأن تغير الشركاء. ( )
- ٥- أساس الأرباح الإضافية مقوما بسعر الفائدة أكثر موضوعية عند قياس قيمة شهرة المحل. ( )
- ٦- شهرة المحل لا توجد إلا إذا كانت المنشأة بطبيعتها احتكارية. ( )
- ٧- شهرة المحل أصل غير ملموس غير قابلة للشراء أو البيع. ( )
- ٨- قد يؤدي الاقتراض من الغير إلى تحسين معدل العائد على الاستثمار من وجهة نظر أصحاب المشروع. ( )
- ٩- شهرة المحل أصل وهمي غير قابل للإهلاك. ( )
- ١٠- تستطيع أي منشأة أن يكون لها شهرة محل إذا اشترت علامات تجارية. ( )

## السؤال الثاني:

## أحمل العبارة الآتية:

الأرباح المتوقع تحقيقها مستقبلاً هي.....

باستخدام عبارة واحدة فقط من العبارات الآتية:

- (أ) نتيجة لإيرادات مبيعات إضافية مستقبلاً.
- (ب) أرباح عادية متوقعة مستقبلاً.
- (ج) أرباح غير عادية تحدث منذ سنوات ماضية.
- (د) ارباح إضافية من المحتمل حدوثها مستقبلاً.
- (هـ) العائد الذي يتوقعه أصحاب رأس المال مستقبلاً.

## تمارين غير محلولة

### التمرين (١) :

**المطلوب:** قياس قيمة شهرة المحل في إحدى شركات التضامن من البيانات الآتية:

- ١- متوسط رأس المال المستثمر خلال السنة المالية ٧٠٠٠٠٠٠ ج.
- ٢- الأرباح السنوية للشركة خلال السنوات الثلاث الماضية:  
١٠٧٦٠٠ ج - ٩٠٧٠٠ ج - ١١٢٥٠٠ على التوالي.
- ٣- معدل العائد العادي على الاستثمار ١٢
- ٤- مرتبات ومكافآت الشركاء في السنة ١٢٠٠٠ ج.
- ٥- مجموع أصول الشركة ثابتة ومتداولة (٧٥٤٧٦٢ ج).
- ٦- مجموع الخصوم المتداولة ٣١٣٢٩ ج.

### التمرين (٢) :

تلقي "س"، "ص" الشريكان في شركة تضامن باسمهما عرضا من إحدى الشركات المساهمة لشراء شركتهما بمبلغ ١٨٠٠٠٠٠ ج وقد طلب اليك بصفتك محاسيبا تقديم النصح لهما فيما إذا كان العرض المقدم لهما يعتبر عرضا مناسباً أم لا وأن تقدم لهما النصح عن الأساس الذي يجب أن يختارا على أساسه أي عرض بديل.

وفيما يلي بيان بالميزانية العمومية للشركة بتاريخ ٢٠١٨/٦/٣٠ :

الخصوم

الميزانية العمومية في ٢٠١٨/٦/٣٠  
لشركة "س" و "ص"

الأصول

رأس المال:					
"س"	١٠٥٠٠٠٠			المباني	١٥٠٠٠٠
"ص"	٩٠٠٠٠٠			الألات	٧٥٠٠٠
				المخزون	٦٠٠٠٠٠
			١٩٥٠٠٠٠	المدينون	١٠٠٠٠٠٠
الدائون			٣٠٠٠٠٠٠	أوراق القبض	٨٠٠٠٠
				الاستثمارات	٧٥٠٠٠
				البنك جاري	٢٦٠٠٠٠
				الصندوق	١٠٠٠٠
			٢٢٥٠٠٠٠		٢٢٥٠٠٠٠

**كما قدمت إليك المعلومات الإضافية الآتية:**

- ١- القيمة الجارية للمباني ٣٣٠٠٠٠٠ ج وللآلات ١٤٥٠٠٠ ج.
- ٢- متوسط الأرباح السنوية خلال السنوات الثمانية الماضية هو ٢٨٠٠٠٠٠ ج مع العلم بأن الأرباح تأخذ اتجاهها تصاعدياً.
- ٣- تبلغ القيمة السوقية لاسهم شركة مساهمة في نفس المجال الصناعي ثلاثة أضعاف قيمتها الاسمية على أساس معدل كوبون ٣٠٪.
- ٤- متوسط المدينين هو ٧٥٠٠٠٠٠ ج أما الفرق وهو ٢٥٠٠٠٠٠ ج فيرجع إلى تقديم خدمات لوحدات حكومية خلال النصف الأخير لشهر يونيو ٢٠١٨ ولم يتسنى التحصيل منها بعد.